

تقرير

الموظفون إلى الشارع: الهدر والفساد قضيًا على «سعودي أوجيه»!

بعد عامين من المعاطلة والتسويف، قرر موظفو «سعودي أوجيه» النزول إلى الشارع. هؤلاء الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ عامين أكدوا أن الهدر والفساد قضيًا على ذرة تاج الامبراطورية الحريرية

مبسم رزق

خارج باب الغرفة التي عقد فيها موظفو شركة «سعودي أوجيه» مؤتمرهم الصحافي، أمس، كان معن مرعي، مدير أحد الأقسام في الشركة، يروي بعضاً من ذكرياته: (في إحدى المرات، تأخر قسم المحاسبة في دفع رواتبنا ليومين فقط. يومها علا صوت الرئيس رفيق الحريري صارخاً على المسؤول المالي الذي عزا السبب إلى عدم وجود سيولة: بتخبروني وأنا بدبر من عندي. الموظفون ما بيبقو نهار من دون مصاري). يتحسر الرجل الذي قضى أكثر من عشرين عاماً في الشركة على «هيديك الأيام»، ويقول: «المشكلة بدأت مع تولي الشيخ سعد الإدارة، عندما أعاد بعض ذوي السمعة السيئة الذين استبعدهم والده. وعندها بدأ الفساد الأخلاقي والمالي والإداري»!

خليل الحداد ومحمد صالح وجوزف الياس ويوسف سنجر، وغيرهم من موظفي الشركة، لكل منهم أيضاً ما يرويه، بغضه، عن «الفساد والسارقين الكبار»، وعن مراحل تهاوي الشركة وصولاً إلى ما باتت عليه اليوم: نحو 2000 موظف من دون رواتب ولا تعويضات منذ عامين.

بعدما باتت آمال هؤلاء أضعف في

تحصيل حقوقهم، توجه عدد منهم، ممن أجبروا على ترك السعودية، إلى مقر الاتحاد الوطني لل نقابات أمس، للمطالبة بدفع حقوقهم تنفيذاً لوعود تلقوها سابقاً من دون أن تصدق.

في القاعة التي جمعت نحو 50 شخصاً، كانت دموع الرجال كافية لتقدير حجم المعاناة التي دفعت بعضهم إلى الخروج عن طوره، وتوجيه اتهامات إلى الحريري وتحذيره من «سقوط مدوّ في الانتخابات»، والتساؤل: «اللي ما قدر يدير شركة، كيف بدو يدير بلد؟». كثيرة هي الحكايات التي يقصها الموظفون. عدد كبير منهم ذهب

تحرك غداً أمام بيت الوسط يليه آخر يحدد لاحقاً أمام الخارجية

للعمل في الشركة وعاد كهلاً لا يملك ثمن دوائه، بعدما توقف دفع الرواتب وبدل السكن والمدارس والتأمين الصحي. كثيرون تحدثوا عن رفض المستشفيات السعودية استقبال المرضى منهم، وعن اعتقال موظفين بسبب توقفهم عن دفع ديون وأقساط، حتى إن البعض اضطروا إلى بيع بيوتهم أو أراضيهم في لبنان لتأمين كلفة عودتهم.

بعض الموظفين الذين تحدثوا إلى «الأخبار» أكدوا أن لدى الشركة القدرة على سداد الديون «لولا

المشكلة بدأت مع تولي الشيخ سعد الإدارة (هينم الموسوي)

السرقه»، ووجهوا اتهامات إلى المدير العام للشركة ف. ش. بـ«سرقة مبالغ كبيرة، وتسييل ممتلكات في الشركة».

نحو 50 شخصاً في مؤتمر يطالب بحقوق 2000 موظف: من الواضح أن هناك صعوبة في التواصل بين الموظفين وغياب آلية منظمة لتحركاتهم، فضلاً عن خشية البعض من رفع الصوت مع استمرار تعلقهم بأمل التوصل إلى حل مع إدارة الشركة.

شاهيناز غياض صعب (زوجها كان يعمل مهندساً في الشركة، ولا يزال موجوداً المملكة)، من لجنة المتابعة، لفتت إلى أن الموجودين هم مندوبو مناطق ومنسقون، مؤكدة أن «العدد في أيّ تحرك سيكون أكبر».

ألقت غياض صعب كلمة للجنة، وشرحت الظروف الصعبة التي مر بها الموظفون، ولفتت إلى «أن أياً من المسؤولين، وفي مقدمهم وزير الخارجية جبران باسيل، رفضوا إعطاءنا مواعيد للنظر في مشكلة اللبنانيين المحاصرين في المملكة، أسوة بما فعلته الدول الأخرى عبر سفاراتها، فيما لم يكلف السفير اللبناني في الرياض، عبد الستار عيسى، نفسه عناء التحرك، مكتفياً بإفادة صادرة عن السفارة بتاريخ 7 آب 2016، تطلب من الموظفين الذين يريدون تحصيل حقوقهم تسجيل أسمائهم في السفارة»، وبحسب الموظفين «لم يكن هناك أي تحرك جذي وفاعل، بحجة عدم وجود ميزانية كافية». وأكدت أن اللجنة ستتواصل مع أكبر عدد ممكن للحضور والمشاركة الواسعة في التحركات المقبلة. وأعلنت عن تحرك أمام بيت الوسط غداً أثناء الإفطار، يليه تحرك أمام وزارة الخارجية في موعد يحدد لاحقاً.



مقال

البطرك «السيد» والمفتي... المطواع

محمد نزال

«اعترفت لسيدنا بما فشلنا وبما نجحنا في تحقيقه»، هذا ما قاله وزير الخارجية جبران باسيل، قبل نحو أسبوع، بعد لقائه البطرك الماروني بشارة الراعي. كثيرة هي المفردات اللاهوتية على لسان باسيل في الأونة الأخيرة. إنه «يعترف». كان يتحدث عن مال مفاوضات قانون الانتخاب، إذ رست على قانون النسبية في 15 دائرة، الذي «أخذ شرعيته عملياً هنا في بكركي». هل فعلاً المؤسسة الدينية المارونية، في لبنان، قوية إلى هذا الحد؟ هل المسألة دينية محض، وبالتالي، هل نحن حقاً أمام طاعة «خراف» لراعياها؟ من الذي يُحرك من رجال الدين يُحركون الساسة أم أن الساسة يُحركون رجال الدين؟ ليست المسألة بهذه الحدة في لبنان. بسهولة يُمكن الحصول، من الأرشيف، على تصريحات لسياسي ما كانت تخالف توجهه مؤسسته

الدينية، بل وفي بعض الأحيان تهاجمها، لنجد السياسي نفسه، في مرحلة لاحقة، وأضعاً نفسه تحت تصرف «سيدنا». عموماً، لا أحد يُجادل في حضور المؤسسة الدينية المسيحية، المارونية تحديداً، في الشأن العام، مقارنة بمؤسسات أخرى. لا أحد ينفي أن البطرك بإمكانه أن يقبل أو يرفض، وأن كلمته، إلى حد بعيد، مسموعة ومطاعة.

السؤال، ماذا عن المؤسسات الدينية الإسلامية سياسياً؟ هل يعتقد أحد، في لبنان، أن حزب الله عندما يتخذ قراراً سياسياً داخلياً، أقله، يُبادر إلى الوقوف على رأي المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى؟ حتماً لا. يُمكن الحديث عن مراعاة، أو إخطار، لا أكثر. التنسيق الفعلي يكون مع حركة أمل. أما الحركة، الجناح الشيعي الأخر، فليس مستغرباً أن تجد الجميع متفقاً على كون المجلس الشيعي في جيبها. لم يحصل يوماً أن أراد رئيس مجلس النواب، نبيه

هذا يكون المرجعيات «الحقيقية» تقع خارج لبنان. هذا يسري على السنة والشيعية. أما الدرور فلا مرجعية دينية خارجية لهم. في حالتهم، بكل وضوح، السياسي هو الحاكم المطلق على المؤسسة الدينية. تأخذ الجماعات الدينية في لبنان شكل «القبلية». يُمكن لشخص ملحد، لا يؤمن بأي

هناك سياسيون أقوي من مؤسساتهم الدينية ويركّبونها وفقاً لمصلحة الطائفة... سياسياً

دين على مستوى الاعتقاد، وبالتالي الممارسة، ولكنه مع ذلك يظل مارونياً أو سنياً أو شيعياً... إلخ. ليست قوانين الانتخابات، كلها، إلا أحد أسباب تعميق هذه الحالة. يُمكنك أن تكون «كافراً» (مع نفسك) ولكن عندما تريد الترشح للانتخابات النيابية، فلا بد لك أن تترشح وفق مقعد الطائفة التي تنتمي إليها «قبلياً». تخيل أن ترى يافطة، لأحد المرشحين، مكتوب عليها: مرشح الدائرة الفلانية عن «المقعد اللاديني» أو «مقعد الكفار» مثلاً! ستكون مضحكة. سيصبح هؤلاء «طائفة». الكل يعلم أن لا حل لهذه المعضلة سوى بانتخابات خارج القيد الطائفي. الآن، كل مواطن لا يُريد أن ينتمي لطائفة فهو «لا شيء».

المهم، إسلامياً، لمن يُريد أن يُناضل في لبنان نحو المواطنة، فالعمل يكون على الساسة مباشرة. أما مسيحياً، فالعمل يكون على الساسة والمؤسسة الدينية في الوقت عينه. أحد أسباب قوة البطرك الماروني، ومؤسسته،